تحدثوا عن خطط الاعمار والمشاكل الامنية والفساد الاداري

(المدى) تحاور رؤساء مجالس محافظات نينوى وديالى وواسط والبصرة

الارهاب والفساد المالي والاداري وضعف التخصيصات حالت دون تنفيذ خطط الاعمار. علاقتنا مع الوزارات والتشكيلات الامنية ، بحاجة إلى آلية تنظيم.

التقت (المدى) اربعة رؤساء مجالس محافظات هي: البصرة ونينوى وواسط وديالى ، وطرحت عليهم ثلاثة اسئلة تتعلق باداء مجالسهم خلال المدة التي اعقبت تشكيلها والخطط والمشاريع التي وضعتها لتطوير الجوانب الخدمية والصحية والاسكانية والامنية والمعوقات التي واجهت تنفيذها ، بغية التعرف على اداء وممارسات وتجربة الحكومات المحلية في كل محافظة من المحافظات الاربع ، بعد عقود من الحكم المركزي تحت سلطة نظام دكتاتوري.

فريق العمل
إياد عطية الخالدي
عبد الزهرة المنشداوي
يحيى الشرع
تصوير: نهاد العزاوي

(المدى): هل وضعت المحافظة خطة لتطوير الجانب الخدمي والاسكاني والصحي والامني؟

نصيف جاسم علي و. رئيس مجلس محافظة البصرة: نعم لقد وضع مجلس محافظة البصرة خطة لتطوير هذه الجوانب لكن الوضع المتردي لها يحتاج إلى ثورة اعمارية للنهوض بها وتطويرها وبالتالي فانه يحتاج إلى التمويل لانجاز خطط بمثل هذا الحجم، والتمويل الذي نحصل عليه قليل.

الهاجس الامني

محمد بشير يوسف نائب رئيس مجلس محافظة نينوى: وضعنا فقط خطة امنية لان مجلس محافظة نينوى وضع الجانب الامني في اولويات عمله، لاننا نعتقد اننا لا نستطيع تحقيق أي تقدم في كل الجوانب الاخرى من دون تحقيق الامن، ولا يمكننا ان نفكر في خطط مبدعة وطموحة بانعدام الامن.

محمد حسن جابر رئيس مجلس محافظة واسط: نعم!

ابراهيم حسن احمد رئيس مجلس محافظة ديالى: منذ ثلاثة اسابيع فقط اجتمعت لجنة الاعمار في المحافظة وهناك اجتماعات اخرى تنتظرنا لوضع خطط امنية وصحية وخدمية وهناك طلبات عديدة من الاقضية والنواحي لشمولها بخطط المشاريع لكن الاموال المخصصة لنا لا تسعف هذه الطلبات.

(المدى): ما الذي تحقق من هذه الخطة، وما معوقات التنفيذ؟

نصيف جاسم و. رئيس مجلس محافظة البصرة: لم تستطع الجهات التنفيذية القيام بشيء كبير يمكن الاشارة اليه، سوى مشاريع بسيطة ومحاولات لمعالجة قضايا أمنية او متراكمة لرفع الانقاض والنفايات من الشوارع وغيرها من الاعمال اليومية التي تشغل الجهات الخدمية وتشتت جهودها ومن ثم لم يلمس المواطن أي تقدم او تطوير واضح . الخلل يعود إلى قلة التخصيصات المالية وعدم النظر إلى وضع المحافظات من ناحية المساحة والسكان والمظلومية التي وقعت عليها من الاهمال السابق وتأثير الحروب، التي دمرت البنية التحتية بشكل كامل في هذه المحافظة.

عمل عشوائي

وبخصوص الاموال المقدمة من الدول المانحة او المنظمات الانسانية اوضح جاسم: ان هذه الجهات تعتمد على عمل المنظمات الانسانية في الغالب عمل عشوائي، لا علاقة له بهذه الجوانب الخدمية.

واوضح جاسم: ان البصرة تولد يومياً خمسة وسبعين طناً من النفايات، ولا يوجد فيها سوى عدد قليل من الآليات لرفعها، الشوارع في مدينتنا غير معبدة، لا توجد مجارٍ والسكن غير متوفر والوضع الصحي مترد، هذه نماذج من المشكلات المزمنة التي تعانيها محافظتنا..

الشيء الوحيد الذي نجحنا فيه وعالجناه بصورة جيدة ومرضية للجميع هو الجانب الامني. اما كيف ولماذا فالسبب انه لا يحتاج إلى اموال كبيرة!

محمد بشير يوسف نائب رئيس مجلس محافظة نينوى: بعد تطبيق الخطة الامنية خاصة تلك المتعلقة بالسيارات المفخخة الداخلة إلى المدينة لاحظنا انخفاضاً كبيراً في دخول هذه السيارات ومن ثم انخفاضاً في عدد العمليات الارهابية بواسطة السيارات المفخخة، وبعد احاطة المدينة بساتر ترابي انخفضت هذه العمليات بشكل واضح، وهذا ما دفع الارهابيين إلى شن حملة اغتيالات بعد العجز الذي واجهوه في عمليات السيارات المفخخة، استهدفت المسؤولين عن بناء العراق الجديد، وعلى الرغم من ذلك قمنا بمواجهة هذه الهجمة الارهابية ووضع الحلول لمعالجتها بالتنسيق مع الجهات الامنية حيث تم تقسيم المحافظة إلى اربع مناطق لتتمكن قواتنا في كل منطقة من السيطرة الكاملة عليها، وإن شاء الله سوف تظهر النتائج باسرع وقت ممكن، وعندما نحقق استقرارا في الوضع الامني سوف ننقل جهودنا إلى الاعمار وفي جميع الجوانب.

سيطرة النظم المركزية

محمد حسن جابر رئيس مجلس محافظة واسط: معظم اركان الخطة وفي مختلف الجوانب تصطدم بمشكلة التمويل، اذ ان الخطة عبارة عن افكار ينبغي تحقيقها من خلال الانفاق، والانفاق في ضوء المتراكم من الحاجات قليل جداً جداً.. ناهيك عن سيطرة النظم المركزية في الصرف والتمويل واستثمار الموارد المحلية في المحافظة.

رئيس مجلس محافظة ديالى: قضينا على ٦٠٪ من الارهاب بالاعتماد على امكاناتنا الذاتية ومن دون ان نطلب المساعدة من وزارتي الداخلية والدفاع

لم نطلب المساعدة

ابراهيم حسن احمد رئيس مجلس محافظة ديالى: على الصعيد الامني قضينا على ٦٠٪ من الارهاب، اذ ان محافظة ديالى من المناطق الساخنة التي تتعرض إلى عمليات ارهابية متواصلة، كل ذلك تم بقوانا الداخلية المتواضعة من دون طلب مساعدة من وزارتي الداخلية والدفاع.

وفي الجوانب الخدمية سنقوم في الاسبوع القادم بتوزيع المبالغ المخصصة لمحافظتنا على النحو التالي: ٢٥٪ لمركز المحافظة أي مدينة بعقوبة و١٧٪ لاربعة اقضية هي الخالص والمقدادية وبلد روز وخانقين. و٧٪ لناحيتي جبارة وقره تبة ، اما المعوقات التي تواجه تنفيذ خططنا فهي كما لا يخفى على الجميع: الامن وقلة التخصيصات المالية !

(المدى): هل العلاقة واضحة بين المحافظ من جهة وبين مجلس المحافظة ووزارة الداخلية والتشكيلات الامنية الاخرى؟

نصيف جاسم علي و. رئيس مجلس محافظة البصرة: العلاقة بين منصب المحافظ والمجلس واضحة كما حددها القانون، فالمحافظ مسؤول امام المجلس، ويقوم بمتابعة وتنفيذ القرارات التي يصدرها مجلس المحافظة، كما يقوم بتنسيق ومراقبة عمل الجهات الاخرى وعلاقتها بالمجلس، والمحافظ هو اعلى مسؤول مدني في المحافظة، ولا توجد في ذلك أي مشكلة..

يحدث التداخل بين التنفيذ والتشريع، وهذا شيء لا يستحق الوقوف عنده، ما دام الهدف هو المصلحة العامة.

اما بشأن العلاقة مع الداخلية والتشكيلات الامنية فارتباط المحافظ بها يتم من خلال المجلس، ومن خلاله يتم التنسيق والعلاقة مع أي وزارة او جهة حكومية مركزية.

محمد بشير يوسف نائب مجلس محافظة نينوى: العلاقة واضحة جداً بين المحافظ ومجلس المحافظة، والمجلس يحاول جاهداً ابراز دوره في المشاركة في ابداء الرأي والدراسة والتخطيط في العملية الامنية وغيرها من الجوانب من خلال لجانه المتعددة.

تنازع

محمد حسين جبار رئيس مجلس محافظة واسط: نعم العلاقة واضحة في اذهان هذه الاطراف إلى حد كبير، وان كان هناك تنازع بين المحافظ والمجلس وبين وزارة الداخلية من جهة اخرى يبرز بين الحين والآخر، اما بخصوص وعي الناس بهذه العلاقة فاعتقد ان الامر يختلف كثيراً والصورة تبدو اكثر التباساً.

وضوح الشمس

ابراهيم حسن احمد رئيس مجلس محافظة ديالى: العلاقة واضحة بين المحافظ ومجلس المحافظة كوضوح الشمس، فالمحافظ عضو منتخب من قبل اعضاء المجلس، ولا يتخذ أي قرار فردي من دون الرجوع إلى المجلس واجراء المداولات معه وعندما يقرر المجلس أي قرار يقوم المحافظ بتنفيذ قراراته، علماً ان المحافظ هو رئيس اللجنة الامنية في المحافظة إلى جانب قائدي الشرطة والجيش كأعضاء في اللجنة.

رئيس مجلس محافظة واسط : نحن في صراع مع الوزارات التي تصر على تسمية المديرين ولا تتفهم رغبتنا في التغيير ومعالجة الفساد

العراق الجديد الذي تسوده العدالة.

حرب مع الوزارات

محمد حسن جابر رئيس مجلس محافظة واسط: نعم هناك فساد واضح.. اعتقد ان سبب ذلك بالنسبة لمحافظتنا يعود إلى تبني جميع الوزارات بلا استثناء ممثليها من المديرين العامين في دوائر المحافظة، لكننا في حرب مع الوزارات ومع مصادر النفوذ فيها من اجل هذا الهدف، ونأمل ان يكون التعاون مع مجالس المحافظات منطلقاً من مبدأ "اهل مكة ادرى بشعابها هذا من جهة، ومن جهة اخرى فنحن ممثلو الشعب في المحافظة الذين نكتوي مباشرة بآثار الفساد، ولذلك نأمل ان يتفهموا رغبتنا في التغيير.

اما عن الاجراءات فقد شكل مجلسنا لجنة هي من اكبر لجانه للمتابعة وتحري النزاهة، وتواصل هذه اللجنة عملها مع اللجان ذات الشأن (المفتشية، التدقيق، مفوضية النزاهة) وعند اكتمال أي ملف يحال إلى المجلس ليتخذ قراراً بشأنه وبالفعل اتخذ المجلس قرارات بعزل بعض المديرين المتورطين في قضايا الفساد المالي والاداري.

جريمة بحق الشعب

ابراهيم حسن احمد رئيس مجلس محافظة ديالى: نعم لقد كشفنا عن وجود فساد غير طبيعي في الادارة السابقة ولاحظنا ان هناك اموالاً طائلة صرفت من قوت الشعب، وهذا يعتبر جريمة، اما عن اجراءاتنا فقد تم تشكيل لجان للنزاهة والمالية والادارية لمتابعة وتحديد هذه التجاوزات، وفي تصوري ان السبب في هذا الفساد يعود إلى تعدد مصادر التمويل.

من الاجراءات الاخرى التي سنعمد إلى اتخاذها اختيار المقاولين الجيدين وتشكيل لجان للمتابعة والاشراف لاغلاق جميع المنافذ امام الفساد.

وماذا بعد؟

بانتهاء اجابات رؤساء مجالس المحافظات الاربع على اسئلة (المدى) - يمكن ان نؤشر بعضاً من النقاط التي نعتقد ان من المهم الاشارة اليها وهي:

❖المحافظات الاربع التي تحدث عنها رؤساء مجالسها يمكن ان نصنفها بحسب الاوضاع الامنية التي نعيشها إلى قسمين: محافظتان تتمتعان بقدر جيد من الاستقرار الامني وهما محافظتا البصرة وواسط، ومحافظتان تعانيان عدم الاستقرار الامني وهما محافظتا نينوى وديالى، ولهذا فان رئيسي مجلس المحافظتين الاخيرتين لم يتحدثا عن وجود خطة واضحة لتطوير الجانب الخدمي والصحي والاسكاني في محافظتيهما، والسبب كما هو واضح يعود إلى الجانب الامني، اما بالنسبة إلى محافظتي البصرة وواسط فان رئيسي مجلسي محافظتيهما، تحدثا عن وضع خطة تطويرية في الجانب الخدمي والصحي والاسكاني والامني، وان لم يوضحا في حديثهما جوانب هذه الخطة، ولم يفصحا عن نوع واهمية المشاريع التي تضمنتها خطتهما، وقد اشارا في النهاية إلى عدم استطاعتهما تنفيذها بسبب عدم توفر الاموال الكافية والواقع اننا نضيف إلى ذلك سبباً مهماً هو الفساد المالي والاداري.

❖من ناحية العلاقة بين المحافظ من جهة وبين مجلس المحافظة ووزارة الداخلية والتشكيلات الامنية من جهة اخرى، لاحظنا ان هناك شبه اجماع بين رؤساء مجالس المحافظات على ان هذه العلاقة واضحة، وان وجدت حالات من التنازع بين الحين والآخر بين المجلس والمحافظ، فان هذه الحالات يمكن التعامل معها وحدوثها يعود إلى حداثة تجربة الحكم المحلي في المحافظات، اما بالنسبة إلى علاقة مجالس المحافظات بالوزارات الاخرى، ومن بينها وزارة الداخلية، فيبدو ان هذه العلاقة ما زالت غير واضحة وهناك مشاكل بين المجالس والوزارات بسبب تداخل الصلاحيات وعدم وجود آلية تنظم العلاقة بين المجالس ودوائر المحافظات من جهة وبين الدوائر والوزارات من جهة اخرى. ونعتقد ان حل هذه التداخلات ضروري جداً لتطوير عمل المجالس والدوائر الخدمية في المحافظات. وهذا الامر ربما يحتاج إلى تنسيق وتفاهم بين الوزارات ومجالس المحافظات ووضع آلية قانونية لفك هذا التداخل ومعرفة كل جهة بصلاحياتها وعلاقتها مع الجهة الاخرى، ويؤشر في هذا الجانب حدوث الكثير من المشاكل بين مجالس المحافظات والوزارات بما فيها وزارة الداخلية، نتيجة هذا التداخل وربما لسوء فهم كل جهة بصلاحياتها وحدود عملها او لانعدام وجود آليات واضحة تحكم هذه العلاقة.

بالنسبة إلى قضية الفساد المالي والاداري فان رؤساء مجالس المحافظات الاربع، اكدوا وجود حالات عديدة وخطرة من الفساد المالي والاداري وحصول مشاريع وهمية او عقود مبالغ فيها، واشار عدد منهم إلى بعض اسباب حالات الفساد ومنها وجود ملاكات ادارية تعمل وفق تفكير وصف بالبائد، وصعوبات تواجه عملية ابعاد الاشخاص الظالعين في عمليات الفساد بسبب التداخل بين عمل الوزارات والمجالس فضلاً عن تعدد مصادر التمويل، وعدم وجود آليات للرقابة والمتابعة. وبالتأكيد يبقى الارهاب واحداً من الاسباب التي توفر ارضية خصبة للفساد، وبرغم من ان جميع السادة رؤساء المجالس قاموا باجراءات معينة للحد من ظاهرة الفساد الاداري إلا ان المواطن العراقي ما زال يؤشر حالات من الفساد في العديد من الدوائر التابعة للمحافظات الاربع وغيرها من المحافظات الاخرى، ويبدو ان الاجراءات المتخذة للحد من ظاهرة الفساد لا توازي حجمه وانتشاره والاثار والنتائج التي يخلفها واثرها في عملية الاعمار والتطوير في جميع المحافظات.

رئيس مجلس محافظة البصرة: اموال الدول المانحة تذهب إلى المنظمات الانسانية التي تعمل بشكل عشوائي ولا تنسق مع مجلس المحافظة او الدوائر الخدمية فيها

اما العلاقات بين الجهات الامنية في المحافظة والمجلس فهي علاقة منظمة وهذه الجهات تنفذ قرارات المجلس.

(المدى): يجري الحديث في اغلب المحافظات عن فساد يؤدي إلى مشاريع وهمية او عقود مبالغ فيها، ينجم عنها صرف اموال طائلة من دون اثر واضح لهذا الصرف، فما تعليقكم؟ وما إجراءاتكم لمواجهة حالات الفساد الاداري والمالي؟

صبغ وتلميع

نصيف جاسم و. رئيس مجلس محافظة البصرة: نعم اتفق مع هذا الرأي، لكن هذا حدث في المدة السابقة (المجالس السابقة). وايضاً المنظمات الانسانية وعملها العشوائي وهو عبارة عن صفقات تجارية بين المترجم والقوات المحتلة والمقاول، ايضاً الجهد الهندسي في المحافظات قام بمشاريع صورية يعني (صبغ وتلميع فقط) اما الاعمار الحقيقي فلم يحدث!

افكار بائدة

محمد يوسف نائب رئيس مجلس محافظة نينوى: مما لا شك فيه ان اغلب الدوائر ما زالت تدار من قبل اشخاص يحملون افكاراً بائدة، وهؤلاء يحتاجون منا إلى جهد عالٍ لمتابعتهم ومراقبتهم لكي نتمكن من تحقيق الامثل في الانجاز والاروع في التخطيط، ان شاء الله سوف يظهر عملنا واضحاً بعد تحقيق الامن في ربوع محافظتنا.

اما بالنسبة لحالات الفساد الاداري فهي من الامور التي يجب معالجتها، ولكن العائق هو الوضع الامني السائد في المحافظة، ونسأل الله التوفيق لكل من يعمل من اجل

نائب رئيس مجلس محافظة نينوى: لا يمكننا التفكير في خطط اعمار طموحة بانعدام الامن